

د. علي فراحي

أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الإسلامية

- جامعة الجزائر -

المقدمة

لا يختلف اثنان إذا قلنا: إن أول مصدر في اللغة وصلنا هو " الكتاب"، وعليه فما جاء فيه من مصطلحات لغوية في علم النحو تعد أصلاً مصدراً لما نتج عنها من بعد، ومنطلقاً لكل الاجتهادات التي ظهرت في مختلف المواضيع اللغوية، ومنها موضوع علم النحو؛ الذي يشمل الظاهرة التي سنبحث فيها القول؛ ألا وهي التوابع.

لقد أخذت ظاهرة التوابع حظاً وافراً من تتبع النحاة لخفاياها الكثيرة، المبسوطة في كلام العرب بكل أنواعه لما للظاهرة من مزايا في إيضاح أو إبانة أو تأكيد الكلام الجاري بين المتخاطبين وإبعاده عن كل لبس محتمل، ويصبح المرسل والمتلقي في وضعية مريحة من عملية التخاطب هاته التي اشتركا فيها، لأنهما في مأمن من كل غموض أو لبس كان يعتريها لولا توظيف التوابع.

ومن أجل ذلك ارتأيت أن أعرض لمحّة وجيزة عن نظرة بعض علماء العربية لمصطلح التابع، والهدف من هذه الدراسة إبراز نظرتهم لهذا المصطلح، والتطورات التي عرفها عبر القرون، التي توالى عليه بداية من استحداث علم النحو على يد علماء العربية البصريين، ومن تلاهم من المدارس الأخرى التي



نتجت عنهم كالكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية من جهة، ومن جهة أخرى لأركز الحديث عن مصطلح التوابع عند سيبويه (ت 180هـ).

مفهوم التابع؛ من سيبويه إلى ابن هشام:

التابع لغة: اسم فاعل من الفعل (تَبَعَ) وكما ورد عند ابن منظور يقال "تبع الشيء تَبْعاً وَتُبَاعاً في الأفعال، وَتَبِعْتُ الشيءَ تَبُوعاً سِرْتُ في أثره."⁽¹⁾

واصطلاحاً: فقد ذكره سيبويه (ت. 180 هـ) بأنواعه؛ يقول: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"⁽²⁾. ويذكره ابن السراج (ت. 316 هـ) بعنوانه؛ أي: التابع يقول: "هذه توابع الأسماء في إعرابها"⁽³⁾. أما الرماني (ت. 384 هـ) فقد ذكر التوابع بمعناها النحوي حين قال: "التوابع هي الجارية على إعراب الأول"⁽⁴⁾. أمّا الزمخشري (ت. 538 هـ) فقد حدّد التوابع بقوله: "التوابع هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها"⁽⁵⁾؛ وكأني به يخرج الأفعال والحروف مما هو لها عندما تؤكد توكيداً لفظياً. وحدّثها ابن يعيش (ت. 643 هـ) بقوله: "التوابع هي الثواني المساوية للأوّل في الإعراب، بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا (ثوان) أي: فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأوّل كاللّزمة له، وذلك نحو: (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنّما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم"⁽⁶⁾. وأمّا ابن الحاجب (ت. 646 هـ) فقد حدّد التابع بأنه: "كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من

جهة واحدة.⁽⁷⁾؛ وذلك لكي يخرج الثواني من الأسماء التي لم تعرب بإعراب السابق من جهة واحدة كما في خبر المبتدأ. "من جهة واحدة": يخرج خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء، فإن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندا إليه، صار عاملا في المبتدأ ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة. وكذا (ظننت) من حيث إنه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا في مفعوليه؛ فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك (أعطيت) من حيث إنه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه؛ فليس انتصابهما من جهة واحدة.⁽⁸⁾

وقد حدّ ابن هشام (ت. 761هـ) التابع بقوله: "التابع عبارة عن الكلمات التي لا يسمّها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها"⁽⁹⁾. وهو في حدّه هذا لم يقل مثل ما قال الزمخشري في الحدّ السالف الذكر (هي الأسماء)، ولكن حدّ الزمخشري لم يكن ناقصا حتى يدخل فيه ابن هشام بعض التعديل؛ لأنه يريد (أي: الزمخشري) أن التابع ولو كان توكيدا لفظيا يلبس عليه من الناحية الإعرابية جبة الاسم باعتباره توكيدا ليس إلّا. ففي قولك: (ذهب ذهب عمر) ف (ذهب) الثانية لا تقول في إعرابها فعل ماض، وإنما توكيد لفظي ولا فاعل له؛ "لأنه إنما ذكر للتأكيد"⁽¹⁰⁾. وبما أنه كذلك فهو اسم وما يؤكّد هذا أن التابع ليس له حكم إعرابي؛ كالفاعل مثلا حكمه الرفع، أو المفعول به حكمه النصب، فهو يأخذ حكم متبوعه باعتباره اسما. ففي قولك: (كتب الرسالة الرسالة) الرسالة الأولى حكمها النصب؛ مفعول به. أما الثانية فالتّصّب جاءها بحكم تبعيتها للأولى. وكذلك في قولك: (لا لا أكذب) فإن (لا) الثانية ليست حرف نفي، وإنما توكيد لفظي؛ أي



بإقرارك الاسمية لها. وفي تعديل ابن هشام قد نفهم أن التابع كما يكون اسما يكون فعلا؛ ويكون حرفا، صورة لا حكما.

مصطلح التوابع عند سيبويه:

تناول سيبويه باب التوابع في الكتاب تناولا واسعا وغير منتظم، حيث عرض لمسائله في نواح متفرقة من الكتاب. والسبب في ذلك في غاية الوضوح؛ ذلك أن الكتاب ليس كتابا خاصا في علم النحو، وإنما يشمل علم النحو وعلم الصرف ومخارج الحروف وغيرها من العلوم التي بمجملها تؤسس علم العربية.

وفي أثناء عرضه لمسائل باب التوابع جرى على لسانه عدة مصطلحات حدّد بها الصفة والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق، ولكنها جميعا يتداخل بعضها في بعض، بحيث يسميها أحيانا صفة، وقد سمى عطف البيان نعتا. وقد تحدّث عنها تقريبا مجمعة بقوله: " هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدّل منه وما أشبه ذلك".⁽¹¹⁾ وهو الترتيب الذي اعتمده بعده بقرون ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو).

ومن خلال الكتاب سأعرض لمصطلح التوابع عند سيبويه للوقوف على سبب اختلاف تسميتها بهذا أو ذاك المصطلح، مقتفيا في ذلك أثر ابن مالك حين رتب التوابع في التسهيل: " التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، المعطوف، عطف النسق".⁽¹²⁾

1- التوكيد:

لغة: هو التقوية، واصطلاحا ينقسم إلى قسمين: لفظي ومعنوي⁽¹³⁾، ومع التقوية تقرير المعنى الحاصل.

يستعمل سيبويه مصطلح التكرير ويقصد به التوكيد أو البدل، وذلك في قوله: "وتقول: (مررت بزيد بن عمرو)، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين".⁽¹⁴⁾ وظاهر قوله هو أنه يجوز أن تكون (ابن عمرو) بدلاً من (زيد) بدل مطابق، كون زيد هو ذاته ابن عمرو لا غيره. إذا المراد باللفظتين: ذات واحدة هي ذات (زيد) وكلاهما اسم غير صفة. ومن أجل ذلك جاء (بدلاً)، أو تكريراً أي، توكيداً؛ وهو محل الشاهد في تسمية التوكيد بالتكرير، والقرينة قوله: (كأجمعين) التي هي من ألفاظ التوكيد المعنوي التي تجيء للإحاطة والعموم. ولو أنه لم يُفصل فيه القول كما فعل ابن السراج في أصوله، حيث جعل التوكيد ضربين؛ ضرب يكون بتكرير الاسم، الذي هو بدوره يأتي على ضربين "ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه".⁽¹⁵⁾ أما الأول فهو التوكيد اللفظي، وأما الثاني فهو التوكيد المعنوي. "الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك: (مررت بزيد نفسه)".⁽¹⁶⁾ وأما الضرب الثاني من التوكيد فهو ما جاء للإحاطة والعموم.

وبناء على هذا الطرح فإن الذي يجعلنا نفهم كلام سيبويه السالف الذكر في ذكر التوكيد بمصطلح التكرير، هو ما يوجد فيه من تكرار للفظ (زيد) بالمعنى الذي هو (ابن عمرو) فكأنك قلت: (مررت بزيد نفسه)، وعليه فمصطلح التكرير بالنسبة للتوكيد هو من حيث المعنى لا اللفظ. وإذا كان كذلك فإن (ابن عمرو) تعرب بدلاً، من باب أنك بينت المراد من (زيد) بـ (ابن عمرو) فأنت وضحت بالثاني الأول أو بما هو؛ على حد قول سيبويه، حتى لا نظن أن الأول غير الثاني فراراً من اللبس، وإزالة الشك، وهذا المعنى هو عين التوكيد. ثم نتساءل من



المعتمد بالحديث أو بالحكم زيد أم ابن عمر؟ الجواب: إن ابن عمرو هو المعتمد بالحديث وهو المقصود بالحكم؛ لذلك فهو البدل وليس التوكيد الذي يفيد التقوية صراحة بإعادة اللفظ بعينه أو بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي.

كما استعمل مصطلح التوكيد في الغالب دون التكرير كقوله عن التوكيد اللفظي: "هذا باب ما يُثْنَى فيه المستقر توكيدا".⁽¹⁷⁾

كما يستعمل مصطلح الصفة ويريد به التوكيد اللفظي وذلك في قوله: "ولا يقع هو في موضع المضمير الذي في الفعل لو قلت: (فعل هو)، لم يجز إلا أن يكون صفة".⁽¹⁸⁾ فالظاهر من قول سيبويه هنا أنه عند قولنا: (فعل هو)؛ فإن "هو" لا تُعرب فاعلا للفعل؛ لأن الفاعل مستتر وجوبا في الفعل، وإنما تُعرب توكيدا لفظيا للضمير المستتر في الفعل؛ وعليه فمصطلح الصفة هنا يريد به التوكيد، وقد شرح ذلك في موضع آخر من الكتاب وذلك قوله: "هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا. اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضميرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت. وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه وأتاني هو نفسه، ورأيت هو نفسه. وإنما تريد بهنَّ ما تريد بالنفس إذا قلت: مررت به هو هو، ومررت به نفسه، ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنه يلحق الموصوف من الإعراب".⁽¹⁹⁾

ويستعمل مصطلح البدل ويريد به التوكيد اللفظي وذلك في قوله:
"فأما نفسه حين قلت: رأيته إياه نفسه، فوصف بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما
توكيدا، كقوله جل ذكره: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾⁽²⁰⁾؛ إلا أن إياه بدل
والنفس وصف، كأنك قلت: رأيْتُ الرجلَ زيدا نفسه، وزيد بدل ونفسه على
الاسم."⁽²¹⁾ إن سبب إطلاق مصطلح البدل على التوكيد هنا هو أن التوكيد
اللفظي "إياه" كما لو كان في مكان الاسم (زيد)، وعلى هذا فإن (إياه) في المثال
السالف الذكر: توكيد لفظي للضمير المتصل الواقع مفعولا به، ومثاله قوله تعالى:
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽²²⁾؛ فالضمير المنفصل (أنت) توكيد لفظي للضمير
المستتر في الفعل (اسكن).

2- النعت:

"هو والصفة والوصف بمعنى واحد، ومعناها: التابع المشتق والمؤول
بالمشتق الموضح لمبتوعه في المعارف المخصّص له في النكرات".⁽²³⁾

"إن قلت: هل لفظ النعت، ولفظ الصفة، أو الوصف، مترادفان يدل كل
منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل
الآخر على معنى غيره؟ فالجواب على هذا: أن بين حملة اللغة خلافا في ذلك.
فذكر ابن هشام في شرح اللمحة: أنهما مترادفان، كل واحد منهما يدل على ما
يدل عليه الآخر. وذهب جماعة أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل
منهما؛ فذهب قوم إلى أن لفظ النعت يكون في الحلي، مثل الطويل والقصير، وأما
الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث: كضارب وقائم وذاهب، وذهب قوم



إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير⁽²⁴⁾.

لقد استعمل سيبويه ألفاظ النعت والوصف والصفة، عناوين للمعنى الاصطلاحي النحوي، وبالتالي ليس صحيحا قول الأغلبية من أن النعت مصطلح كوفي والصفة والوصف مصطلح بصري؟! وقد ورد المصطلحان على لسان سيبويه في نواح كثيرة من الكتاب؛ وهو من أئمة علماء البصرة بل والكوفة كذلك.

والصفة عند سيبويه مصطلح يطلقه على كل اسم له علاقة مع اسم سبقه مؤكدا إياه أو موضّحا أو مبينا هيئته، سواء كان موصوفا أم صاحب حال، أم مميّزا. وفي كل الأحوال العلاقة بين الصفة والموصوف متلازمة: "واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: (هذا زيد الطويل) ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: (هذا زيد ذاهبا) ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: (هذا درهم وزنا) لا يكون إلا نصبا"⁽²⁵⁾. وتستوقفنا في هذه المحطات الثلاث عبارة: "الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه". والشيء يريد به الموصوف (زيد)، وبالشيء يريد به الصفة (الطويل) وبالجمله يريد الموصوف وعلاقته بالصفة والمراد بهما ذات واحدة؛ أي (هو هو) التي يريد بها "الاسم الذي هو هو اسمان أحدهما هو الآخر، ولو عبّرنا عن كل واحد بالآخر كان له اسما"⁽²⁶⁾ والمراد من اسمه: "أي أن يكون محمولا على إعرابه، وذلك النعت"⁽²⁷⁾ أي: الصفة (الطويل) من اسم الموصوف (زيد). فحكم الصفة من الإعراب هو حكم زيد نفسه من الإعراب؛ أي: الذي فعل

الإعراب في الموصوف هو نفسه فعل الإعراب في الصفة، ثم جعلت للطول كصفة اسماً. و(طويل) الصفة يرفع ضمير موصوفه (زيد)، فطويل فيه ضمير يعود إلى زيد؛ وبالتالي هو نعت حقيقي وعلى حد تعبير سيويه (هو هو). والذي يقابله يكون بمنزلة النعت الحقيقي وحكمه المعنوي كقولك: (جاء عمر الفصيح لساناً)؛ فكلمة (فصيح) نعت حقيقي والمنعوت (عمر) وهو ليس منعوتاً أصلياً، ولكنه بمنزلة الأصلي وفي حكمه؛ إذ الأصل: (جاء عمر الفصيح لسانه) فالفصيح هو (اللسان) وليس (عمر)، لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه -الذي في كلمة (لسانه) وينتقل إلى النعت (الفصيح) ويستتر فيه على أنه فاعل، أما كلمة (لساناً) مجردة من الضمير فتعرب تمييزاً. وكلمة (الفصيح) النعت مشتملة على ضمير مستتر منقول أو محول ولتوضيح ذلك نورد التركيب التالي:

- 1- نعت حقيقي بضمير مستتر أصيل ومثاله: "جاء عمر الكريم"، كرم عمر.
في (الكريم) ضمير يعود إلى المنعوت (عمر) فحركة الضمير خلفية.
2- نعت حقيقي بضمير مستتر محوّل ومثاله: "جاء عمر الفصيح لساناً"،
"جاء عمر الفصيح لسانه".

في (الفصيح) ضمير موجه إلى التمييز (لساناً)، فحركة الضمير أمامية.
وقولنا: "جاء عمر الفصيح اللسان"؛ في (الفصيح) ضمير موجه إلى المضاف إليه (اللسان). ويصير التركيب: فَصَحَ اللسانُ، فَصَحَ لسانُ عمر.
كما أن الصفة (الطويل) فرقت بين زيد هذا والزيدون الآخرون الذين ليس هم بالطوال. ولا تقول: (هذا الطويل زيد)؛ لأنك تكون قد وضعت مكان الصفة



الموصوف ومكان الموصوف الصفة، وبالتالي تكون قد خرجت من عالم الصفة إلى البدل أو عطف البيان، ولكنك دائماً في عالم التوابع، ولكي نُميّز هذا الأسلوب عن الأول فإنه لا يجوز في اجتماع الموصوف والصفة تقديم الصفة على الموصوف: "لا يجوز أن نقدّم الصفة على الموصوف، ولا أن تُعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئاً مما يتصل بالصفة على الموصوف، وكذلك البدل إذا قلت: (مررت برجل ضارب زيدا)، لم يجز أن تقدم (زيدا) على (رجل)، وكذلك إذا قلت: (هذا رجل يضرب زيدا) لم يجز أن تقول: (هذا زيدا رجل يضرب) لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد".⁽²⁸⁾

والشيء يوصف بالشيء الذي ليس هو هو وليس من اسمه، وقد مثّل لذلك بالحال، في قوله: (هذا زيد ذاهباً) والحال (ذاهباً) وهو وصف، والأصل فيه أن يبيّن هيئة صاحبه عند وقوع الفعل؛ أي: الموصوف بالفعل وهو صاحب الحال (زيد) والعامل في الحال هنا معنى الفعل: "وهو التنبيه كأنك قلت: انتبه له راكباً".⁽²⁹⁾ أما قوله: "هو هو وليس من اسمه" أي: "ما كان من الحال من أسماء الفاعلين، كقولنا: هذا زيد ذاهباً، فهو هو؛ لأن زيدا هو ذاهب وذاهب هو زيد. وما كان مصدراً لم تقل هو هو كقولك: هو ابن عمي دنيا... ودنيا في معنى: دنيا منصوباً على الحال، والعامل فيه معنى ابن عمي، كأنه قال: يناسبني دنيا".⁽³⁰⁾ لأن في (راكباً) ضمير تقديره هو يعود على (زيد) فهو (هو هو)، وليس من اسمه أي غير محمول على إعرابه لأن الحال حقه التنكير لجري الصفة للمصدر الذي يدل عليه الفعل، ولذلك سماه سيبويه صفة، وحكمه النصب. أما صاحب

الحال فيكون حسب موقعه في الجملة من الإعراب فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وبالتالي فهو ليس من اسمه.

أمّا لماذا حقُّ الحال التنكير فإنه: "فإن قيل لم وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل. والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه، وإن لم تذكره. ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء) وإذا قلت: (جاء راكباً) دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو أي الفعل نكرة فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة".⁽³¹⁾

والشيء يوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ويريد بذلك التمييز، ومثاله: "هذا درهم وزنا"؛ "لأن الدرهم ليس من اسم العشرين، ولا هو هي"⁽³²⁾ أي: ولا الدرهم العشرون. بمعنى أن المميّز وهو الموصوف يوصف بشيء أجنبي عنه وهو التمييز؛ وهو ليس من اسم المميّز بمعنى غير محمول على إعرابه، فالعامل في المميّز غير العامل في التمييز، أمّا العامل في التمييز فهو الاسم المبهّم الطالب للتمييز لإبهامه، ففي قوله: (هذا درهم وزنا) فناصب التمييز (وزنا) هو (درهم). أما المميّز، (درهم) فهو خبر العامل فيه المبتدأ (هذا)؛ الذي هو بدوره ارتفع بالابتداء؛ وهو العامل المعنوي.

أما مصطلح النعت فقد ورد عنه في قوله: ﴿فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: (مررت برجل ظريف قبل) فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد"⁽³³⁾ والذي يستوقفنا في هذا الحد قوله: (صار النعت



مجرورا مثل المنعوت) فيه دلالة على تبعية النعت للمنعوت، وأن الحكم الذي عرف به المنعوت انتقل بحكم هذه التبعية إلى النعت. وكذلك قوله: (لأنهما كالاسم الواحد) ومعنى ذلك "من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة. وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها".⁽³⁴⁾

3- عطف البيان:

"العطف لغة الميل، يُقال: عطف عليه إذا مال نحوه بالرفق والرحمة، وفي الاصطلاح قسمان: عطف بيان وهو التابع الجامد الموضح لمتبوعه في المعارف والمخصّص له في النكرات".⁽³⁵⁾ والآخر هو عطف النسق، وسيأتي الحديث عنه.

إن المتصفح للكتاب يجد سيبويه يعبر عن عطف البيان بأربعة عناوين وهي: الصفة، البدل، العطف، وعطف البيان. وهذا دليل على أن المعنى الاصطلاحي لم يستقر له عنوان محدد حتى ذلك الوقت، وعليه فلا يكون تعبيره بعنوان البدل ظاهرا في أنه يرى عطف البيان هو البدل الاصطلاحي، كما أنّ تعبيره بعنوان الصفة لا يكون ظاهرا في أنّ عطف البيان هو النعت اصطلاحا.

أما الصفة فمثل قوله: "ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾"⁽³⁶⁾، ومن الناس من يُجرّ؛ والجرّ على وجهين: على الصفة

وعلى البذل".⁽³⁷⁾ والمراد من قوله ما يجيء لفظة (فئة) أما الرفع فللافتداء، وكذلك على البدلية من الضمير المتصل في الفعل (التقتا)، وأما الجر فللصفة والبدل، وبما أن لفظة (فئة) جامدة غير مشتقة فإنه يريد بها عطف البيان؛ لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات"⁽³⁸⁾ وهو محل الشاهد في تسمية عطف البيان بالصفة؛ وهي المقصودة بقوله: ومن الناس من يجر. أي يجر في قراءة (فئة) وهي قراءة مجاهد والحسن والزهري وحيد، وفي هذه الحالة يكون المبدل منه (فتتين).

كما يستعمل مصطلح الصفة ويريد عطف البيان في مثل قوله: "وتقول: (هذا أخو زيد ابن عمرو)، إذا جعلت (ابن) صفة للأخ؛ لأن (أخا زيد) ليس بغالب، فلا تدع التنوين فيه، كما تدعه فيما يكون اسماً غالباً أو تضيفه إليه." (39) فظاهر كلام سيبويه هو أن (ابن) عطف بيان (لأخ) ولكن عبر عنه بمصطلح الصفة.

وقوله كذلك في موضع آخر مستعملاً مصطلح الصفة ويريد به عطف البيان: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه إلا المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، يا أيها الرجلان، يا أيها المرأتان. فأياً ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل".⁽⁴⁰⁾ والشيء نفسه مع المبهمة، حيث جعلها سيبويه بمنزلة (أي) عند وصفها بالأسماء التي فيها الألف واللام، حيث تكون لها عطف بيان وقد عبر عنه بالصفة كذلك يقول: "واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء



التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك، يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد. وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل، من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خفت أن لا يعرف فنعتته بالطويل⁽⁴¹⁾. بمعنى أن الصفة هنا يريد بها عطف البيان.

أما البدل فقد ورد في التفسير المحيط "وقيل الرفع على البدل من الضمير في التقتا، وقرأ مجاهد والحسن والزهري وحيد بالجر على البدل التفصيلي وهو بدل كل من كل"⁽⁴²⁾ وهي محل الشاهد في تسمية عطف البيان بالبدل.

أما العطف، ففي قوله: ﴿قلت: رأيت قول العرب: يا أخانا زيدا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: يا أخانا زيدا⁽⁴³⁾ فظاهر قول سيبويه هنا أنه يقصد من مصطلح العطف عطف البيان، كون الأخ هو زيد وزيد هو الأخ، وقوله كذلك في موضع آخر وهو يصطلح على عطف البيان بمصطلح العطف: "وإنما قلت يا هذا ذا الجمّة⁽⁴⁴⁾ لأنّ ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة، وإنما يكون بدلا أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد، كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم"⁽⁴⁵⁾ فالظاهر من كلامه أن (ذا الجمّة) عطف بيان. "ولم يجعل سيبويه (ذا الجمّة) نعتا، لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلّا محلي بآل"⁽⁴⁶⁾.

أما استعماله مصطلحي الصفة والنعت، ويريد بهما عطف البيان، فمثاله ما جاء في قوله: "فأما الألف واللام فتوصف بالألف وبما أضيف إلى الألف واللام؛

لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام، نحو: مررت بزيد أخيك، وذلك قولك: (مررت بالجميل النبيل)، (ومررت بالرجل ذي المال)⁽⁴⁷⁾. وهو في هذا السياق استعمل مصطلح الصفة للدلالة على أن الصفة المقترنة بالألف واللام تصف المقترن بالألف واللام الموصوف مثل: (مررت بالولد النبيل)، وكذلك بما أضيف إلى الألف واللام المعرف بالإضافة وهذا بمنزلة المقترن بالألف واللام؛ أي المضاف إلى الألف واللام، كقوله: (مررت بالرجل ذي المال)، فذي المال صار نعتاً للرجل مثل ما صار المضاف إلى غير الألف واللام وهو (أخيك) صفة لما ليس فيه الألف واللام وهو (زيد). والملاحظ أنه استعمل مصطلح الصفة مع المعرف بالألف واللام، وكذلك المعرف بغير الألف واللام، أما مصطلح النعت فاستعمله مع المعرف بالإضافة، حيث المضاف إليه مقترن بالألف واللام وهو (ذي المال).

أما استعماله مصطلح عطف البيان فقد وجدته في تعليقه عن بيت لرؤبة:

إني و أسطار سطرن سطرًا.....لقائل يانصرُ نصرًا نصرًا

هكذا بنصب (نصر) الثانية والثالثة. يقول: "وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله يا زيدُ زيدًا"⁽⁴⁸⁾ وقد علق على ذلك السيرافي بقوله: "وقد فهم سيبويه أن نصرًا الثانية والثالثة، عطف بيان على الأولى... والشاهد فيه على فهم سيبويه نصب (نصرًا نصرًا) حملاً على محل (نص) الأولى لأنها في محل نصب."⁽⁴⁹⁾ أما قول الرضي: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ



البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان.⁽⁵⁰⁾ أما سيبويه فقد ذكر عطف البيان في تعليقه عن بيت رؤية. وأما الفرق بينهما كما أقره النحاة: فعطف البيان يؤتى به للتفسير والتبيين ليس إلا وغير مقصود بالحكم، أما البدل فهو مقصود بالحكم.

4-البدل:

"وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى: ﴿عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها﴾⁽⁵¹⁾؛ يعني: يعوّضنا. واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فقوله المقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان؛ إن هذه الثلاثة مكملّة للمقصود بالحكم وليست مقصودة بنفسها. وقوله: بلا واسطة، مخرج لعطف النسق".⁽⁵²⁾ والبدل أحد التوابع، الذي يجتمع مع المبدل منه، حتى يتسنى لنا تحديد نوعه؛ لأنه أقسام كما هو مفصّل في كتب العربية.

بهذا المصطلح (البدل) أراد سيبويه أن ينعت هذا التابع ويسميه؛ يقول: "هذا باب من القول يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول".⁽⁵³⁾ "لأن" حق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس... وذلك نحو قولك: مررت بعبد الله زيد. ومررت برجل عبد الله، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله، ومررت بزيد، أو تقول: مررت بعبد الله وزيد، ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول، فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز".⁽⁵⁴⁾

كما يسمى البديل: المُبدل بصيغة اسم المفعول؛ إشعاراً بأنه وقع عليه فعل الفاعل ألا وهو المتكلم وذلك في بدل الغلط أو النسيان. يقول: "هذا باب المبدل من المبدل منه" ⁽⁵⁵⁾؛ لأن الاحتمالين كليهما متعلقان بالمتكلم أي الغلط والنسيان، فإن كان الغلط فهو متعلق باللسان، وإن كان النسيان فهو متعلق بالجنان، "فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط، أي بدل سببه الغلط، لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان؛ أي بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان." ⁽⁵⁶⁾ وفي غير ذلك؛ أي في غير الغلط والنسيان الغالب يسميه البديل يقول: "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه." ⁽⁵⁷⁾ وقد ينعت بدل الغلط والبداء ⁽⁵⁸⁾ الذي يسمى أيضاً بدل الإضراب ⁽⁵⁹⁾ بمصطلح البديل لا المبدل كما سبق ذكره، يقول: "وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: مررت بعبد الله زيد، إمّا غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر." ⁽⁶⁰⁾ هذا ولم ترد عن سيبويه ما عُرف عن البديل من المصطلحات مثل: الترجمة، المترجم، المردود، التكرير، البيان؛ لأنها مصطلحات عرفت بها المدرسة الكوفية، ووردت على لسان مشكلها "الفراء" في كتابه "معاني القرآن".

5- عطف النسق:

العطف في اللغة يراد به عدة معان، أهمها: الانصراف، والرجوع، والإشفاق، والميل. "عطف يعطف عطفاً انصرف... وعطف عليه... رجع عليه بما



يكره، أو بما يريد، وعطفت عليه، أشفقت... وعطف الشيء يعطفه عطفاً وعطوفاً... حناه وأماله، وأما النسق، فمعناه لغة: ما كان على طريقة نظام واحد⁽⁶¹⁾.

وأوفق المعاني اللغوية للعطف بالمعنى الاصطلاحي هو: الميل، "كأنه أميل به (المعطوف) إلى حيز الأول، وقيل له: نسق؛ لمساواته الأول في الإعراب." ⁽⁶²⁾

لقد عبر سيبويه عن عطف النسق بالمصطلحات التالية: الإشراك، الحمل، العطف، الإجراء، الرد.

أما مصطلح الإشراك ففي قوله: "أما ما يُحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب، وذلك قولك: رأيتك وزيداً، وإئك وزيداً منطلقاً." ⁽⁶³⁾ أما المظهر فهو (زيد)، والمضمّر (كاف الخطاب) في الفعل (رأى)، فكلاهما اشتركا في الحكم ألا وهو الرؤية العينية، وذلك عن طريق الحرف (الواو) التي تفيد الجمع والاشتراك في الفعل. "، وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمّر، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمّر فيه." ⁽⁶⁴⁾ وقوله في موضع آخر: "وأما علامة الإضمار التي تكون منفصلةً من الفعل ولا تغيّر ما عمل فيها عن حاله إذا أظهر فيها الاسم، فإنه يشركها المظهر؛ لأنه يشبه المظهر، وذلك قولك: أنت وعبد الله ذاهبان. والكريم أنت وعبد الله." ⁽⁶⁵⁾ فظاهر قول سيبويه أن الاسم الظاهر (عبد الله) معطوف على الضمير المنفصل (أنت) بواسطة حرف العطف (الواو)، وقد اشتركا في الحكم وهو الخبر (ذاهبان)، ومثل ما يكون

الإشراك بين الأسماء يكون كذلك بين الأفعال، وذلك في قوله: "هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن، فالحروف شُرْكُ: الواو، والفاء، وئَمْ، و أو. وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني، وأريد أن تفعل ذاك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت، ولو قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثني".⁽⁶⁶⁾ فظاهر قول سيويه مما سبق أنه يحسن أن تعطف الفعل على الفعل، إما بالجمع والاشتراك بالواو، أو بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب، أو بالحرف ثم الذي يفيد الترتيب والتراخي؛ وكلا الفعلين اشتركا في الحرف الناصب (أن) الذي عمل النصب في الفعل الأول، وانقطع عنه الفعل الثاني، لكنه انتصب به؛ لأنه شريكه.

أما إطلاقه مصطلح الحمل على عطف النسق فإنه يظهر في قوله: "وسألت الخليل عن قول الشاعر⁽⁶⁷⁾، لبعض الحجازيين:

فما هو إلا أن أراها فجاءة فأبهت حتى ما أكاد أجيب

فقال: أنت في أبهت بالخيار، إن شئت حملتها على أن، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبهت"⁽⁶⁸⁾. فالظاهر من قوله (إن شئت حملت)؛ أي عطف وهو محل الشاهد في استعماله هذا المصطلح الذي يريد به عطف النسق، وفي الحمل يكون بالنصب؛ (فأبهت) معطوفاً على: (أن أرى)، "والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في (أبهت)، والنصب عطفاً على أن"⁽⁶⁹⁾. ويقول في موضع آخر: "وقد بلغنا أن بعض القراء، قرأ: ﴿مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾"⁽⁷⁰⁾ وذلك لأنه حمل الفعل على



موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره⁽⁷¹⁾. فالظاهر من قول سيبويه أن الفعل (يذرهم) معطوف على الفعل (لا هادي)، وعليه فالشاهد في الآية (يَذَرُهُمْ) بسكون الراء، عطفاً على محل (فلا هادي). " وخرج سكون الراء على وجهين، أحدهما: أنه سكن لتوالي الحركات كقراءة (وما يشعركم)، (وينصركم)، فهو مرفوع، والآخر: أنه مجزوم عطفاً على محل (فلا هادي له)؛ فإنه في موضع جزم فصار مثل قوله: (فهو خير لكم)، و(نكفر)⁽⁷²⁾.

أما إطلاقه مصطلح العطف فيظهر في قوله: " أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ الله، لأن المضمير في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمير الذي يبين علامته في الفعل.⁽⁷³⁾ فظاهر من قول سيبويه، أن الاسم الظاهر (عبد الله) معطوف على الاسم المضمير (أنتم)، ويقول في موضع آخر: " وإذا عطفت قلت: إِيَّاكَ وزيداً والأسد، وكذلك: رأسك ورجلك والضرب، وإنما أمرته أن يتقيهما جميعاً والضرب"⁽⁷⁴⁾؛ فظاهر من قوله أن الاسم الظاهر (زيداً) معطوف على الاسم المضمير الذي في محل نصب (إِيَّاكَ)، والاسم الظاهر (الأسد) معطوف على الاسم المضمير (إِيَّاكَ)، كذلك، بواسطة الواو التي تفيد الجمع والاشتراك؛ لأنه قال: "أمرته أن يتقيهما جميعاً"، ويقول في موضع آخر: "والله لأفعلن؛ ووالله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء"⁽⁷⁵⁾، وهو هنا كذلك يستعمل مصطلح العطف. والملاحظ أن سيبويه لم

يستعمل مع مصطلح العطف لفظ النسق، فهو لم يقل عطف النسق؛ لأنه وبساطة تسمية كوفية، وأول من أطلق على العطف بالحروف اسم عطف النسق هو الفراء.

أما إطلاق مصطلح الإجراء على العطف؛ فنجد في قوله: "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجرُّ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه"⁽⁷⁶⁾. فالظاهر من قول سيويو: (تريد أن تشرك بين الخبرين) العطف، والمراد بالموضع موقع اللفظة من الإعراب، ففي المثال السابق قد عطفنا الخبرين؛ لأن الأصل (ليس زيدٌ بجبانٍ وليس زيدٌ ببخیل)، فموضع المعطوفين هو الخبر؛ فإننا أجرينا (بخیلاً) وهي بالنصب على (جبان) المتصل بها حرف الجر الباء الذي لم يغير في المعنى شيئاً، والشاهد قوله: (ولا ينقض إجراؤه عليك المعنى) أي عطفك (بخیل) على الآخر (جبان). وإطلاقه لمصطلح الإجراء هنا سببه إعرابي؛ لأن الاسم الثاني جرى مجرى الاسم الأول قبل أن تدخل عليه الباء؛ حرف الجر الزائد، وتقول في إعرابه:

ليس: فعل ماض ناقص مبني على الفتح.

زيدٌ: اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

بـ: حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

جبانٍ: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد. أو (مجرور لفظاً منصوب محلاً).



و: حرف عطف. مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

لا: حرف نفي. مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

بخيلا: اسم معطوف على جبان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما إطلاقه مصطلح الردّ ويريد العطف فيظهر في قوله: "وسألت الخليل عن قوله: إن تأتي فتحدّثني أحدثك، وإن تأتي وتحدّثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه، ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم؛ كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدثك، فلمّا قُبِح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسم." ⁽⁷⁷⁾ والشاهد فيه قوله: (قبح أن يرُدّ) أي بمعنى قبح أن يعطف.

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما تقدم أن علم النحو في بداية نشأته لم يكن يعاني من ندرة المصطلح، بل ربما الإشكال كان في اختياره، وعليه فإننا نجد سيبويه يستعمل تلك المصطلحات السالفة الذكر عن التوابع بمعناها اللغوي في تحديدها وتمييزها عن غيرها، لأن المعنى الاصطلاحي كما أسلفت لم يستقر له عنوان محدد حتى ذلك الوقت، وهي على كثرتها ترد بعناوين مطولة كما رأينا، يعتمد فيها إلى الوصف والشرح والتمثيل، مبرزاً فكرة مراده من هذا أو ذاك العنوان، وعلى سبيل المثال لا الحصر قوله مثلاً: "هذا باب تكون فيه أنت ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا" ⁽⁷⁸⁾ قاصداً من وراء ذلك التوكيد كما رأينا.

وكان في تحليله للتوابع يعمم في التسمية؛ أي أنه يضع للتابع الواحد مصطلحين أو أكثر، هذا التوسع في إطلاق المصطلح ميز في ما بعد المدرسة البصرية عن جارتها الكوفية، وأصبحت كل مدرسة تعرف بالمصطلحات التي وضعتها. إلا أن علماء البصرة وفي مقدمتهم سيويه، كانوا أكثر دقة في توظيف هذه المصطلحات لأسباب عدة؛ جغرافية اقتصادية ثقافية، مما هيأ لهم أن يكونوا أوفر حظ من الكوفيين في وضع هذا المصطلح أو ذاك؛ وعليه فكان سيويه لا يستقر على مصطلح واحد يقيد به الظاهرة، بل راح ينعت كل ظاهرة من ظواهر التوابع بجملة من التسميات.

إن هذا التعدد في المصطلحات لظاهرة التوابع في اللغة العربية عند سيويه لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب فكرة المصطلح، أو عدم نضجها أو أن أحدها أدق من الآخر، بل لقد سقت جميعها لأداء المعنى المراد، قاصدا من وراء ذلك كله التفسير والتوضيح؛ احترازا من الالتباس، ثم توضيح الأمور المتشابهة والمختلفة، بمعنى آخر لقد أثار نقاط اللقاء والافتراق بين التوابع في علم النحو.

إن التوسع في إطلاق المصطلحات المتنوعة على الظاهرة الواحدة يسهل علينا ضبط الظاهرة بشكل أفضل وتلقيها بشكل جيد للآخر، ومنه نستنتج أن تنوع المصطلح عند سيويه ما هو إلا وسيلة من الوسائل المستعملة في تيسير إيصال هذا العلم للآخر.



المصادر و المراجع

- القرآن الكريم: برواية الإمام ورش — دار المصحف: شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد . القاهرة: 1964م.
- ابن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . المكتبة العلمية . دار الكتب المصرية . 1957 م. (د / ر / ط)
- ابن السراج : الأصول في النحو . ت/ د . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . ط / 1 سنة : 1417هـ / 1996م.
- ابن يعيش : شرح المفصل . إدارة الطباعة المنيرية . مصر . (د.ت)
- ابن الأنباري : أسرار العربية . ت/ محمد هبة البيطار مطبعة الترقى . ط/ دمشق . 1975م
- ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى . — ت / محمد محي الدين عبد الحميد — ط/ 13 — دار الفكر
- ابن منظور — لسان العرب — دار صادر، بيروت (د.ت)
- ابن الحاجب — الأمالي النحوية — ج/3 — ص: 61 — ت/ هادي حمودي . (د / ر / ط)
- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني — الكليات — دار الرسالة . بيروت . ط/ 2 . 1412هـ / 1992م.
- أبو حيان الأندلسي . تفسير البحر المحيط . دار الكتب العلمية . بيروت. ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض . ط/ 1 — سنة 1413هـ / 1993م.
- الرماني — الحدود في النحو — ت/ مصطفى جواد ويوسف مسكوفي . — (د / ر / ط)
- الزمخشري — المفصل في علم العربية — مصر . 1323 هـ — (د/ر/ط)
- سيبويه — الكتاب — ت/ عبد السلام محمد هارون — دار الجيل . بيروت . ط/ 1.
- الشيخ العشماوي — حاشية العشماوي على متن الأجرومية في قواعد العربية . دار احياء الكتب العربية — مصر . (د/ر/ط)
- عبد الرحمن الجامي — الفوائد الضيائية — ج/2 — ت/ أسامة الرافي.
- السيد يعقوب بكر - نصوص في النحو العربي . من القرن 6 الى القرن 8 . دار النهضة العربية . بيروت . 1971م. (ر / ط)



الهوامش

- 1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة (تبع).
- 2 - سيويه، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1/ 421.
- 3 - ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 2/ 19.
- 4 - الرماني، الحدود في النحو، ت: مصطفى جواد ويوسف مسكوفي، ص: 39.
- 5 - الرمخسري، المفصل في علم العربية، ص: 110.
- 6 - ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 3/ 38.
- 7 - ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ج/ 3، ص: 61، ت/ هادي حمودي.
- 8 - عبد الرحمن الجامي، الفوائد الضيائية، ج/ 2، ص: 31 - 32، ت/ أسامة الرافي.
- 9 - ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 399، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ 13، دار الفكر.
- 10 - المصدر نفسه، ص: 411.
- 11 - سيويه، الكتاب، ج/ 1، ص: 421.
- 12 - د/ سيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن، هامش ص: 509.
- 13 - الشيخ العشماوي، حاشية العشماوي على متن الآجرومية في قواعد العربية، ص: 35، دار احياء الكتب العربية، مصر.
- 14 - سيويه، الكتاب، ج/ 3، ص: 508.
- 15 - ابن السراج، الأصول في النحو، ص: 19.
- 16 - المصدر نفسه، ص: 20.
- 17 - سيويه، الكتاب، ج/ 2، ص: 125.
- 18 - المصدر نفسه، ص: 351.
- 19 - المصدر نفسه، ج/ 2، ص: 385.
- 20 - سورة سبأ: الآية: 6.
- 21 - سيويه، الكتاب، ج/ 2، ص: 387.
- 22 - سورة البقرة: الآية: 34.



- 23- الشيخ العشماوي، حاشية العشماوي على متن الآجرومية في قواعد العربية. ص: 32. دار احياء الكتب العربية، مصر.
- 24- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، هامش ص: 400. دار الفكر.
- 25- سيوييه، الكتاب، ج/2، ص: 121.
- 26- المصدر نفسه، هامش ص: 120.
- 27- المصدر نفسه، ج/2، هامش ص: 120.
- 28- ابن السراج، الأصول في النحو، ج/2، ص: 225، ط/2، مؤسسة الرسالة، 1317هـ - 1996م.
- 29- المصدر نفسه، ج/1، ص: 218.
- 30- سيوييه، الكتاب، ج/2، هامش ص: 120.
- 31- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 193. ت/ محمد بهجة البيطار مطبعة الترقى. ط/ دمشق. 1975م.
- 32- سيوييه، الكتاب، ج/2، ص: 118.
- 33- المصدر نفسه، ص: 421.
- 34- المصدر نفسه، ص: 422.
- 35- الشيخ حسن الكفراوي، شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي على متن الآجرومية، ص: 82. الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي. مصر.
- 36- سورة آل عمران، الآية: 13.
- 37- سيوييه، الكتاب، ج/1، ص: 432.
- 38- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، دار الرسالة. بيروت، ط/2، 1412هـ / 1992م.
- 39- سيوييه، الكتاب، ج/3، ص: 508.
- 40- المصدر نفسه، ج/2، ص: 188.
- 41- المصدر السابق، ص: 189.
- 42- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط. ج/2، ص: 411. دار الكتب العلمية. بيروت. ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض. ط/1، سنة 1413هـ / 1993م.
- 43- سيوييه، الكتاب، ج/2، ص: 185.
- 44- الجملة: مجتمع شعر الرأس.
- 45- المصدر نفسه، ص: 190.



- 46- د/ السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي، من القرن 6 إلى القرن 8، ص: 547. دار النهضة، بيروت. 1971م.
- 47- سيويه، الكتاب، ج/2، ص: 7.
- 48- المصدر نفسه، ص: 186.
- 49- المصدر نفسه، هامش ص: 185-186.
- 50- شرح الرضي على الكافية، ج/2، ص: 379.
- 51- سورة القلم، الآية: 32.
- 52- الشيخ العشماوي، حاشية العشماوي على متن الأجرومية في قواعد العربية، ص: 36. دار احياء الكتب العربية، مصر.
- 53- سيويه، الكتاب، ج/1، ص: 150.
- 54- ابن السراج، الأصول في النحو، ج/2، ص: 46. ت/ د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. سنة 1417هـ / 1996م.
- 55- سيويه، لكتاب، ج/1، ص: 439.
- 56- د/ السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي، من ق/6 إلى ق/8، ص: 556.
- 57- سيويه، الكتاب، ج/2، ص: 14.
- 58- يقال: بدا لي بداء، أي ظهر لي رأي غير ما كنت أراه.
- 59- الإضراب عند النحاة إبطال الحكم الأول والرجوع عنه إمّا لغلط أو نسيان.
- 60- سيويه، الكتاب، ج/2، ص: 16.
- 61- ابن منظور، لسان العرب، مادة عطف.
- 62- ابن يعيش، شرح المفصل، ج/3، ص: 74.
- 63- سيويه، الكتاب، ج/2، ص: 377.
- 64- المصدر نفسه، ص: 278.
- 65- المصدر نفسه، ص: 380.
- 66- المصدر نفسه، ج/3، ص: 52.
- 67- هو عروة بن حزام.
- 68- الكتاب، سيويه، ج/3، ص: 54.
- 69- المصدر نفسه، هامش ص: 54.



- 70- سورة الأعراف، الآية: 186.
71- سيبويه، الكتاب، ج/3، ص: 90 - 91.
72- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج/4، ص: 431.
73- سيبويه، الكتاب، ج/1، ص: 246.
74- المصدر نفسه، ص: 278.
75- المصدر نفسه، ج/3، ص: 501.
76- المصدر نفسه، ج/1، ص: 66 - 67.
77- المصدر نفسه، ج/3، ص: 88.
78- المصدر نفسه، ج/2، ص: 385.